قراءة في كتاب

الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية

المؤلف / الاستاذ الدكتور سمير الجميلي الحاصل على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا — امريكا ، استاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية في عدد من الجامعات الامريكية والعربية وحاليا استاذ في جامعة الزرقاء.

مكان الطبع: بيروت- لبنان —دار الرواق للنشر والتوزيع ٢٠١٥-عدد الصفحات ٨٣٧

أ.م.د. اخلاص قاسم نوفل

كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

تقديم

هذا الكتاب هو احد مؤلفاتة الذي يبحث فيه عن ابرزالقضايا الفكرية والاستراتيجية التي تطرحها الهندسة الاقتصادية للعولمة وسياساتها وبالاخص سياسات التحررية الاقتصادية التي فرضت على البلدان النامية.

يركز الكتاب على فكرة مفادها ضرورة اعادة صياغة مرجعيات الهندسة الاقتصادية للعولمة وتحسين أدارة اقتصادالعولمة لتصبح ذات بعد انساني زتنموي ، كما ان العولمة باتت اليوم على مفترق الطرق ولحسن الطالع أدركت دول لجنوب ومؤسسات المجتمع المدني ،أن الهندسة الاقتصادية للعولمة بحاجة الى اصلاح وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية وتنموية تحارب الفقر وتخلق فرص عمل وتقلص التفاوت في توزيع الدخول وتزيد من شبكات الامن الاجتماعي والاقتصادي والبشري .فضلا عن ذلك أهمية صياغة عدد من المبادىء الاساسية الناظمة لاقتصاد العولمة وانشاء شبكات لنظام الامن الاقتصادي العالمي .

محتويات الكتاب

هذا الكتاب تضمن ست أقسام بتسعة وعشرون فصل :

تتمحور فكرة القسم الاول من الكتاب على تحليل العولمة بكل ابعادها ومرجعيتها ،أذ ان ايديولوجية العولمة هي ايديولوجبة اليد الخفية آلية السوق وايديولوجية الانفتاح والاندماج وجعل الابواب الاقتصادية مفتوحة للاستثمارات والسلع والخدمات والاستشارات والثقافة . ايديولوجية تفكيك ادوار الدولة الاقتصادية وتحجيم سلطة قرارها الاقتصادية ايديولوجية خلف مؤسسات أقتصادية كونية تخص بأصدار سلطة القرار الكوني .في حين تضمن الفصل الثاني على فكرة اساسية مفادها أن المسرح الاقتصادي العالمي يعد حاليا لكي يحل الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية وفي الاطار هذا الاعداد بدأ الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى للسيطرة على اقتصادات الجنوب والحاقاها. أذ تم تركز مراكز الرأسمالية العالمية ماضية في نقل اعباء ازماتها الاقتصادية الداخلية الى الجنوب وحل مشكلاتها الاقتصادية على حسابة ، وان الاختلالات المالية في معظم البلدان المتقدمة .هذا الامر جعل المناهج التنموية الوطنية عرضة للخطر وهذا ماتضمنه الفصل الثالث ، أذ تجلى المأزق التنموي في السرعة التي تزايد فيها تهميش أقتصادة مع تقدم أزمتة القرن الحادي والعشرين ، وهنا تحاول مراكز المنظومة العالمية احكام هيمنتها على اقتصادات الجنوب ومنها الاقتصادات العربية عبر وسائل جديدة منها :

١. الهيمنة من خلال الاتجاهات الاقتصادية الجديدة.
٢. الهيمنة من خلال الادارة المركزية للاقتصاد العالمي.
٣. الهيمنة من خلال التحررية الاقتصادية الجديدة.
٤. الهيمنة من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

أما القسم الثاني من الكتاب والذي تضمنت فصولة الثلاثة مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة الاقتصادية للعولمة . فالاقتصاد العربي وهو على اعتاب العقد الثالث القرن

الحادي والعشرين يواجة محاولات دول الشمال لاحكام هيمنته وسيطرته على الموارد العربية . الامر الذي دفع صانع القرار الاقتصادي العربي الى الاجابة على مجموعة من التساؤلات

١. كيف النجاة من طوفان اقتصاد العولمة؟
٢. ما هو شكل التضاريس الاقتصادية التي سيتركها اقتصاد العولمة ؟
٣. كيف ستتعامل الاقتصادات العربية مع هذه التضاريس ؟ وهل ستبني مشاريع أقتصادية قومية كفيلة باستيعاب الواقع الجديد بتضاريسة ؟ام انها ستبني مشاريع أقتصاد العولمة التي تتجاوز الواقع العربي؟. ومجمل الاجابة على هذه التساؤلات تشكل محور الاقتصاد العربي في مستقبله وحاضرة .

والقسم الثالث من الكتاب تضمن فصلين تدور فكرتهما على انه مع تعميق العولمة أنتشرت الازمات المالية والمصرفية وباتت تكاليف الازمة المالية باهضة لاي بلد وتختلف الازمة في النظام المالي عنها في أي صناعة اخرى . فأصداؤها تتردد بالضرورة في الاقتصاد بأسره.

كوفي ضوء استمرار الاصطرابات المالية العالمية وأتساعها كثرت الدعوات لاصلاح النظام المالي العالمي القائم كما ان الازمات المالية والاقتصادية تستدعي التفكير في اتخاذ أجراءات اصلاحية للمؤسسات المالية لدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل معالجة الازمات المالية التي تحدث في العالم كتلك التي وقعت في جنوب شرق اسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية لضمان وجود مؤسسات مالية ودولية فاعلة وقوية ماليا تستطيع تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي عالمياً.

أما القسم الرابع من الكتاب والذي تضمن قواعد وتصاميم جديدة لهندسة أقتصاد العولمة والذي يشكل جوهر او الفكرة الاساسية في الكتاب. وقد قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي رؤية للتصميم الجديد للتعاون الانمائي مع أطار مؤسسي جديد للحكم الاقتصادي العالمي أطار يدافع عن الحدود الجديدة للامن البشري بواسطة شراكات بين الامم تكون

أكثرديمقراطية . كما تؤكد (UNDP) أن الضغوط الجديدة الدافعة للامن البشري تتطلب دوراً قويا من الامم المتحدة في العمل على تحقيق التتنمية البشرية المستدامة.وان هذا البرنامج يتطلب مجموعة من الامور ابرزها نموذج للتنمية البشرية المستدامة وموارد ،فضلا عن انشاء مجلس للامن الاقتصادي ، واقامت مصرف مركزي عالمي ،ومؤسسات استئمانية .

وفي ظل العمولمة النيو ليبرالية جري عملية إعادة هيكلية مالية واسعة النطاق يتحول من خلالها دور رأس المال من خادم للاقتصاد المنتج الى عين عليه وتصبح وظيفة المال في الاقتصاد المالي المعولم وسيلة للتكاثر المالي وليس للتراكم الانتاجي ، وبذلك يفقد المال وظيفته الاساسية وتصبح الاموال وهما في دفتر رقمي أو نبضة الكترونية.. ومماييزيد حالات الارهاب الاقتصادي الدولي إن هناك شكوك متزايدة بشأن توفر الارادة والقدرة لدى الدول المتقدمة ومالمؤسسات المالية الدولية على تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر والمستقبل عن طريق توفير الامن الكافي للنظام الاقتصادي العالمي وأدارتة أدارة اقتصادية عادلة .

ويعد تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية ابشع انواع الارهاب الاقتصادي ومما عمق من ذلك مؤسسات المالية الدولية لان هذه الديون تستقطع جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي .أن هذا الوضع الاقتصادي المتدهور للدول النامية كان في المقابل هناك دول تتنافس فيما بينها من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة .مع الولايات المتحدة الامريكية ذلك ان الاقتصاد الامريكي صحيح انه يمتلك مقومات اقتصادية واقعية اكثر من اي منافس لكن الاقتصاد الامريكي يعاني من اختلالات اقتصادية أدت الى بعثرة امكاناتة الاقتصادية . وازاء ذلك نجد ان القسم الخامس من الكتاب جاء ليطرح قضايا ستراتيجية تطرحها الهندسة الاقتصادية للعولمةمنها تسارع زخم التيار الداعي للعولمة على اساس موجبات الاندماج بالسوق العالمية والاقليمية واتخاذ جملة من الاجارات منها : ١. تشجيع الاقليمية والدخول فيها . ٢. تشجيع الاصلاحات الاقتصادية طبقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ٣. وإزالة القيود امام حرية

التجارة في السلع والخدمات والاستثمارت ٤. تطبيق المناهج التحريرية الاقتصادية دون قيود.٥. تخفيف القيود على الاسواق المالية ٦. تحرير التجارة الخارجية والداخلية .

ولاشك أن هذا التحليل هو قراءة للمصالح الاجنبية وليس للمصالح العربية وهو قراءة للهيمنة على موارد العالم وليس قراءة لاستقلالية القرار الاقتصادي وهو قراءة للتكامل الدولي التبعي وليس للتكامل الاقتصادي الحقيقي، وهو قراءة للواقعية وفرض الواقع المزور على الدول وليس قراءة موضوعية للتطورات العالمية .

واخيراً تضمن القسم السادس من الكتاب ضرورة اعادة هندسة أقتصاد العولمة من خلال موجبات اصلاح هندسة أقتصاد العولمة ، والتصدي لاخفاقات سياسات أقتصاد العولمة ورؤية ستيغلتز في اعادة هندسة أقتصاد العولمة من خلال مجموعة من الاصلاحات اهمها اصلاح الهندسة المالية الدولية وضرورة تعزيز نظام الافضليات التجارية ، واعادة صياغة النظام التجاري العالمي .

واخيرا تضمن الكتاب خطة اصلاح ادارة العولمة عبر خطوات تشمل البلدان النامية والدول المتقدمة على حد السواء فضلا عن اعادة تهيأت ادوار المؤسسات الدولية من خلال استخدام اليات متعددة اهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لاعادة هيكلية النظام الدولي الجديد .